"ابن منظور" هو أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الإفريقي ثم المصري، كان ينسب إلى رويفع بن ثابت الأنصاري، ولد في محرم من سنة 630 ه، و توفي سنة 711 ه. عمل في ديوان الإنشاء طوال حياته، و ولى قضاء طرابلس، و مال إلى التشيع و لكن دون مغالاة، كما كان محدّثا، فأخذ عنه كثيرون، و كان عارفا بالنحو و اللغة و التاريخ و الكتابة، فاضلا في الأدب، مليح الإنشاء.

اهتم "ابن منظور" طوال حياته باختصار الكتب المطولة التي صنفت قبله، فقد اختصر كتاب الأغاني، و كتاب الذخيرة، و مفردات ابن البيطار، و تاريخ دمشق، فقال فيه الصفدي: «لا أعرف في الأدب و غيره كتابا مطولا إلاّ و قد اختصره، و كذلك يقال إنّ الكتب التي دونها بخطه من مختصراته بلغت خمسمائة مجلد، و نقول إن هذا الاهتمام بالتلخيص غريب، لأنه حين صنّف معجمه "لسان العرب" لم يحاول فيه اختصار كتاب من كتب اللغة التي سبقته، بل كان معجمه هذا أضخم و أوسع من كلّ المعاجم التي سبقته، و لكن ربما زالت هذه الغرابة عندما نعرف الطريقة التي جمع بها مادة هذا المعجم».

1- الدّافع إلى تصنيف المعجم:

يقول "ابن منظور" في مقدّمته: «و إني لم أزل مشغوفا بمطالعات كتب اللغة و الاطلاع على تصانيفها و علل تصاريفها، و رأيت علماءها بين رجلين: أمّا من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، و أما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، و لا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع».

و معنى هذا أنّه شاء بوضعه هذا المعجم أن يجمع بين الحسنيين: بين إحسان الجمع و إحسان الوضع، أي بين الاستقصاء في المادة و سلامة العرض، و قد ضرب مثلا بتهذيب اللغة للأزهري، و المحكم لابن سيده، على كتب اللغة التي توفرت في مادتها الدقة و الإتقان، و لكن عابها سوء الترتيب واختلاط التبويب، و من جهة أخرى ضرب مثلا بصحاح الجوهري على حسن الترتيب و النظام، و إن كان من حيث المادة مختصرا، فضلا عما فيه من الخطأ و التصحيف.

2- مصادره:

جعل "ابن منظور" بين يديه خمسة مصادر من الكتب، جمع منها أفضل ما فيها من حيث المادة و الترتيب، و هذه المصادر الخمسة هي: التهذيب للأزهري، و المحكم لابن سيده، و الصحاح للجوهري، و حواشي ابن برّي على الصحاح، و النهاية لأبي السعادات بن الأثير، و على هذه المصادر كان معوله في تصنيف معجمه، و كأنه قام بعملية توفيقية بين هذه المعاجم، إذ يقول: «فجمعت منها في هذا الكتاب ما تفرّق... فانتظم شمل تلك الأصول كلها في هذا المجموع.. و أنا مع ذلك لا أدّعي فيه دعوى فأقول: شافهت أو سمعت، أو فعلت أو صنعت، أو شددت أو رحلت، أو نقلت عن العرب العرباء أو حملت، فكلّ هذه الدعاوي لم يترك فيها الأزهري وابن سيده لقائل مقالا».

فإذا عرفنا الآن هذه الحقيقة لا نتعجب حين نجد "اللّسان" قد طال حتى صار في عشرين جزءا، حيث شاء صاحبه أن يستوعب فيه ما اتّفقت فيه تلك المصادر الخمسة و ما تفرّد به كل مصدر منها.

و هكذا لم يكن "ابن منظور" مبتكرا في معجمه لشيء، أو مضيفا لشيء، سوى أنّه جعل من معجمه خزانة للغة كما يقول، و من ثم فإنه يعفي نفسه من كل مسؤولية علمية في هذا المعجم سوى صحّة النقل عن المصادر، يقول: « فمن وقف فيه على صواب أو زلل، أو صحة أو خلل، فعهدته

على المصنف الأول، و حمده و ذمه لأصله الذي عليه المعول، لأنني نقلت من كل أصل مضمونه، و لم أبدل منه شيئا.. بل أدّيت الأمانة في نقل الأصول بالفص، و ما تصرفت فيه بكلام غير ما فيها من النّص».

3- منهجه و مادته:

إنّ منهج "ابن منظور" في التصنيف لا يختلف كثيرا في روحه واتجاهه عمّا غلب على "ابن منظور" من اتجاه إلى تلخيص الكتب الطوال في الأدب و غيره.

- اختار "ابن منظور" ترتيب مادة معجمه على نفس النظام الذي سار عليه "الجوهري" في صحاحه، أي على نظام الباب و الفصل، و طبّقه بحدافيره دون أدنى تعديل أو تغيير أو زيادة أو نقصان، و إنما يكمن الاختلاف بينهما في طبيعة المادة التي كانت متوفرة عند "ابن منظور"، و من ثم فإننا نراه في بعض الأحيان يعقد فصلا تمهيديا، قد يطول و قد يقصر، يتحدث فيه عن الحرف الذي يعقد له الباب، حيث صدّر الباب الأول (باب الألف المهموزة)، بحديث طويل عن الهمزة، و هو في هذا الحديث كذلك ينقل عن "الأزهري"، و "أبي العبّاس بن يحي"، و "الزجّاج" عن "سيبويه" و "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، و "أبي زيد الأنصاري"، فهو يجمع مادة هذا التمهيد من مصادره الأساسية من جانب، و من أقوال علماء النّحو من جانب آخر.

و كذلك وضع "ابن منظور" بين المعجم كلّه فصلين تمهيديين جاءا تاليين لمقدّمته، و قد تناول في الأول منهما تفسير الحروف المقطعة التي وردت في أوائل سور القرآن الكريم، و كان "الأزهري" قد عقد مثل هذا الفصل في نهاية معجمه "تهذيب اللّغة"، فآثر "ابن منظور" أن يصدّر به معجمه تبركا، أمّا الفصل الثاني فقد تناول فيه ألقاب الحروف و طبائعها و خواصها، و مادة الفصل الأول كلّها، و مادة الجزء الأول من الفصل الثاني، مجموعة من أقوال علماء اللغة و النّحو، أمّا الجزء الأخير فقد تطرّق فيه إلى الدّلالات و الاستخدامات السحرية للحروف، فكان اعتماده هنا على "أبي الحسن علي الحرالي" و "أبي العبّاس أحمد البوني" و "البعلبكي"، و غيرهم ممّن صنّفوا الكتب في السّحر.

و على الجملة، فليس في هذين الفصلين جديد، و لا هما يغنيان عن المصادر التي أخذت مادتها منها، ثم إنهما لا يفيدان المعجم نفسه في قليل أو كثير.

أمّا فيما يتعلّق بمادّة المعجم نفسه، فقد بلغ عدد المواد اللغوية التي ضمّها معجم "لسان العرب"، ثمانين ألف مادة، أي ضعف ما في معجم "الصحاح" للجوهري، و أكثر بعشرين ألف من معجم "القاموس المحيط" للفيروزآبادي، و إن تفوق مواد "لسان العرب" يرجع إلى أنّه جمع من مصادره الخمسة ما انفرد به كلّ منها من مواد.

إنّ معجم "لسان العرب" يعدّ موسوعة فيما اشتمل عليه من مادة لغوية و أدبية، بما تضمنه من شواهد من الشعر و الحديث النبوي الشريف، و بما قدّم من شرح مسهب للمادة يعكس كثيرا من مظاهر حياة اللغة العربية و حياة المجتمع العربي، على نحو يجعله مفيدا لا في المجال المعجمي المحدود فحسب، بل في مجالات علمية كثيرة و متنوعة، و لهذا فقد برزت محاولتان لتيسير الإفادة منه، عن طريق إضفاء الطابع العصري على نظامه في عرض المادة.

فالمحاولة الأولى قام بها "عبد الله اسماعيل الصاوي"، واستهدف بها ترتيب مواد اللسان وفقا للترتيب الهجائي، مع تصحيح ما قد وقع فيه "ابن منظور" من أخطاء، و لكن ظلّت صيغ كلّ مادة بلا ترتيب، و قد طبعت بضع أجزاء صغيرة من هذه المحاولة سنة 1355 ه ثم توقفت.

أمّا المحاولة الثانية فكانت أكثر تقدما، إذ ذهب فيها صاحبها "محمد البخاري" إلى ترتيب ألفاظ اللسان على حروف الهجاء، مسقطا بهذا نظام ترتيب المواد، واضعا اللفظ- سواء أكان مجرّدا أم مزيدا- في موضعه وفقا لترتيب حروفه جميعا.